

الأخوات في الكتابة.

كتبة نفالية، وبعد،

في إطار اجتماعنا الآخر (٢ سبتمبر ١٩٨١) طرحت،
طبعاً مبدأ النقد والنقد الذاتي، بمعنى الملاحمات حول
سير العمل في ميدان العلامات الخارجية، وبالنسبة للاحمرر
مجدداً: إلا أن النقاش أبى في منزلة سلبى لا يلائم
خطورة الموقف ولا يلامة المبادىء التناطحية التي نؤمن
بها والتي تشكل محك معاشرتنا الحقيقة. ورثنا بذلك
البابى، أوجز من مجدد، حبراً على ورق، الملاحمات التي
طرحها ولا زلت أتذمّت بها وأذحمل المسؤولية طرحها:
١- بعد تأمين متوجه الامتحان الواجب الذي أعدد

الاخ المقر للحقيقة ليبراسيون عدة اختفاء سوجيهية
وسياسية أعتبرها في منتها المطلورة، ومنها على المقام:
ـ لا كيد للربط بيننا وبين إخواننا من الداخل
بتسلل علنى وأخنج، في الوقت بالذات الذى يُصرخون فيه
لحملة قمعية واحدة، وعلما بأن المؤسس الماقلي الآخر
نه اتخد عدة تمارين في هذا المجال، واجتهد الماقلين
كله لكييف خطأه يبعا لنوك (سيار الورقة والديعوي الملة)
الجمعيات المالية، المجلة وصوت العمال.. الخ) فخلا عن المحاج
لإخواننا بالداخل على خورة عدم اطمئنان أي ارتياط

فيما بيننا ، و ذلك في الاجتماع التنسيقي الأخير
الذى حظره كل أعضاء الكتابة .

- اختلاف مواقف فردية ، مثل الفول

بأي جاذبية المبادرة الليبية بجاه المغرب ...

- هزالة بامي المواقف (المغاربة مثلا) وعدم
ترجمتها لمعنى الخطاب العام للحركة ، هنا في الوقت الذي
يتنازع لنا فرصة هامة للتعبير عن مواقفنا في المخالفة
الدولية بشكل واسع .

ومهما يجود الاتارة إليه والتأكيد عليه هو
أن كل هذه الاختلافات لا توجد منها شيئا في النفع الأدبي
للامتحن جوابه باللغة العربية ، وأنها من صنع الآخرين المفتر
منها .

2 - وبما أن اللجنة الإدارية ، كمسؤولة من
كوحجه العلامات التاريخية ، لا يمكنها أن تزاول مهامها
التنفيذية في هذا المجال ، فإن ذكر أصعب درجات
عملها للآن المفترض . ومن ثم أبديت كامل التحفظ ،
استناداً لاختلاف السياقية التي يتطلب الامتحن جواب
نحوها ، وللممارسة العملية ، عن إمكانية سير
العمل بشكل عادي وتمثيل الحركة بأحسن تقدير لذى
الرأي العام والمنظمات والاحزاب الأجنبية .

٣ - تعرضت لذكراً لاجتماعات الكتابة الأخيرة
والتي أسمى بالإنجليزية من مناقشة مفتوحة وأحياناً
نافحة ملائمة وساعات ، عرض الترجمة على الفتاوى الإيمانية ،
وتحملت المسؤولية من الدفع باستمرار في هذا الإتجاه للاخ
مقرر العلامات الذي التحق بالكتابية مؤخراً على إثر
ستمائة لجنة العلامات ، والذين يثار على إثارة كل الفتاوى
البجزية التي تم حسمها قبل التحاقه . كما طلبت
من الأوغنديين هذا السلوك والنظر للقضايا بتشكيل
إيجابي يقدم علينا .

٤ - المحنت من ذي البداية على أنه لا أرجحه
انتقاماً متغراً للاخ المقرر ، ولا أسمى بنظاليسه ،
ولأنما أعتبر أن هناك اختلاط فادحة في ممارسة العلامات
بوجه الرأي العام ، وأنه من المفترض إيجاد حدوداً لها لذكراً
ونه هذا الإتجاه افتقرت حال عملها ، لفكرة شرعاً
الكتابية ، وتأخرها على (الـ!) ، وذلك بجعل الكتابة
كلد عبارة عن إطار تنفيذ لمارقة العلامات
(من غياب امكانية تكوين لجنة خاصة بذلك)
على أن تحفظ (الـ!) بمسؤولية المهر على التوجيه
العام للعلامات . كما أتيت طلبات الطرف
الاستثنائية وأهمها توسيع الكتابة بالتحاد
منها مثل أو منها مثل بعدها .

٥ - دلاً أن هذا الامْسَرَاع مجبوبه بالوضعي
والتأويل والخلفيات التي ما كنت أتّهور إمكانية المدحود
عليها، لأنني انتقدت كل ما طرحته بداعِي خدمة
التنقيم والوعي بخطورة الطرف الذي يحمل الامْسَرَاع
في ارتِكاب الأخطاء، بل يتطلّب المزيد من التفلا والهراوة
في الانفصال.

إلا أن النقاش الذي كان من المزوضي أو يتجه بتلك
إيجابي لتجاوز المناكل المطروحة، مُنْهَا انزلق في منحي
سلبي متّخذه، نظرًا للعدم الاستعداد لتقدير النقد
والنقد الذي من جهة، ومن جهة أخرى عدم تدخل
بأفراد أعضاء الكتابة لابداء رأيهم في الموضوع، أو تخفيض النقاش
واعتباره إثارة سلبية نظرًا لطبيعة الطرف!
ونظرًا لكذا، فانني قد سحبت الامْسَرَاع المذكور،
واعتبرت أن منكلة السير العادل للتنقيم ليست من تلك
الشخصية، بل هي معلم من صلاحية الاجماعة المسؤولة
عن ذلك.

ولقد أردتُ تثبيت هذه الملاعِلَات بمتكلد
مسكون لأن الاجماع لم يتم بتلك عادي.

١٩٨١ يوليو

عبد الفتى